الأنباء
الاثنين 17 مارس 2014

«الكتائب» بين الاستقالة والتعليق.. وماروني: لا نريد حكومة لتغطية وجود حزب الله في سورية

مصادر 14 آذار لـ «الأنباء»: كلانا يدعي انتصارات وهمية وحزب الله دخل سورية بفتوى إيرانية ولا يخرج إلا بفتوى معاكسة

بيروت ـ عمر حبنجر

ربط المكتب السياسي لحزب الكتائب استقالة وزرائه من الحكومة بالمعالجة الجدية للالتباس الخطير لدور الدولة في البيان الوزاري على أن يتقدم الوزراء باستقالتهم رسميا قبل البدء بمناقشة البيان الوزاري في مجلس النواب في حال لم تتم المعالجة المطلوبة.

وكان المكتب السياسي للحزب عقد اجتماعا استثنائيا برئاسة الرئيس أمين الجميل الذي قطع زيارته إلى سويسرا ناقش خلاله البيان الوزاري الذي اعترض عليه وزراء الكتائب.

وبعد اربع ساعات من المناقشات حول البنود المتعلقة بالسيادة ومرجعية الدولة وإعلان بعبدا، قرر أن الصياغة بالشكل الذي استقرت عليه تقوض سيادة الدولة ودورها، وعليه فقد تقرر ربط استقالة وزراء الحزب بمعالجة رسمية جديدة للالتباس الخطير في دور الدولة ومكانتها وسيادتها ومرجعيتها في القرار الوطني، وتقرير السياسة العامة للدولة، على أن يتقدم الوزراء باستقالتهم رسميا قبل البدء بمناقشة البيان الوزاري في حال لم تتم المعالجة المطلوبة بما يحفظ الدولة ومرجعيتها ومسؤوليتها في السياسة العامة.

وقد تلقى وزراء ونواب الحزب سيلا من الاتصالات خلال الاجتماع، بينها اتصال من البطريرك الماروني بشارة الراعي وآخر من الرئيس سعد الحريري لثني قيادة الحزب عن الاستقالة أو تعليق المشاركة في الحكومة.

الرئيس ميشال سليمان أبدى تفهمه لتحفظ حزب الكتائب عن فقرة البيان الوزاري المتعلقة بالمقاومة، داعيا الحزب إلى الاستمرار في المسؤولية الوطنية في مجلس الوزراء وفي هيئة الحوار الوطني، لأن ذلك ضروري لتثبيت مرجعية الدولة وكذلك الأمر بالنسبة إلى مواصلة البحث بالاستراتيجية الدفاعية وفي دور الدولة ومرجعيتها.

وأشار سليمان إلى أهمية النظام اللبناني المتعدد، وأكد أمام وفد من شباب وطلاب الكتائب أهمية عدم تعريض البلد للفراغ، وأبدى ارتياحه لإنجاز البيان الوزاري، مشيرا إلى عقد جلسة لهيئة الحوار الوطني بعد نيل الحكومة الثقة.

وكان الرئيس سعد الحريري علق على البيان الوزاري بالقول إن معادلة الشعب والجيش والمقاومة انتهت إلى غير رجعة، وان ما تم التوافق عليه لا يعطي اي جهة حقوقا فوق سلطة الدولة ومرجعيتها وسيادتها كما لا يمنح أي صفة من صفات الشرعية لاستخدام السلاح خارج نطاق الدولة.

رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد رأى من جهته أن من مصلحة الحزب ان تحظى هذه الحكومة بثقة المجلس النيابي بناء على بيان وزاري بحفظ حق اللبنانيين بمقاومتهم للاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية.

من جهته، اعتبر الوزير بطرس حرب الذي يمثل المسيحيين المستقلين في 14 آذار في تصريح لـ «المستقبل» ان ما ورد في البيان الوزاري من جهة التأكيد على ان الدولة هي المرجعية الحصرية الوحيدة لاتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالشعب اللبناني يشكل نقلة نوعية كبيرة باتجاه تكريس وجود الدولة الشرعية ومسؤوليتها عن سلامة ابنائها وعن سيادة الوطن.

رئيس مجلس النواب نبيه بري دعا الى عقد جلستين لمجلس النواب صباح الاربعاء والخميس المقبلين صباحا ومساء لمناقشة البيان الوزاري والاقتراع على الثقة، وقد وزع امس نص البيان الوزاري على اعضاء مجلس النواب تمهيدا لمناقشة الحكومة به.

وذكرت مصادر ان الجهات المعنية اكتشفت ان احدى الكلمات شطبت من البيان بطريق الخطأ وهي كلمة «دور الدولة في المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة اراضيه، وفي سعيها لتحرير مزارع شبعا»، وجرت اتصالات لاعادة تصحيح الخطأ.

البيان الوزاري يشدد على وحدة الدولة وسلطتها ومرجعيتها الحصرية في كل القضايا المتصلة بالسياسة العامة للبلاد، بما يضمن الحفاظ على لبنان وحمايته وصون سيادته الوطنية وعلى التزامها مبادئ الدستور واحكامه، وتولي اهمية استثنائية لمواجهة الاعمال الارهابية بكل الوسائل المتاحة، وهي ستتابع تعزيز قدرات الجيش والقوى الامنية لتمكينها من القيام بهذا الواجب، اضافة الى حماية الحدود وضبطها وستسرع عملية تسليح الجيش من مختلف مصادر التمويل، وعلى وجه الخصوص المساعدة السعودية.

وستعمل الحكومة على خلق الاجواء الملائمة لاجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها وتتعهد بالسعي الى اقرار قانون انتخابات جديد وانجاز مشروع قانون اللامركزية الادارية وكذلك ستعمل على مناخات ايجابية للحوار الوطني برعاية رئيس الجمهورية.

وتتعهد الحكومة بتسريع دورة التراخيص للتنقيب عن النفط واستخراجه وتؤكد على التمسك الكامل بحق لبنان في مياهه وثرواته من النفط والغاز وبتسريع الاجراءات لتثبيت حدوده البحرية المتنازع عليها مع اسرائيل.

ويقول النائب الكتائبي ايلي ماروني: نريد حكومة سياسية شاملة، ولكن لا نريد ان نتواجد في حكومة لتغطية سلاح غير شرعي او لوجود حزب الله في سورية او لمعادلة جيش وشعب ومقاومة.

واضاف في حديث لقناة «الجديد»: طلبنا ان تكون الامور بكنف الدولة ومشروعنا هو بناء الدولة، وفي ظل هذا البيان الوزاري نسأل اين هو دور الدولة؟

النائب هاني قبيسي (امل) اسف لوصول الامر الى رفض كلمة مقاومة في البيان الوزاري، واضاف: على الحكومة ان تحفظ المقاومة بقدر ما تستطيع على مستوى الوطن والامة.

مصدر في 14 آذار وردا على سؤال لـ «الأنباء» حول ما اذا كان من منتصر ومهزوم في هذه الصيغة الوزارية، اجاب: كلانا يدعي انتصارات وهمية، نحن نعتبر ان اطاحة المعادلة الثلاثية المعروفة انتصارا والفريق الآخر يعتبر اخراج اعلان بعبدا من البيان انتصارا، مع ان البيان تناول تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار، وما من مقررات لمؤتمر الحوار غير اعلان بعبدا، علما اننا ندرك تماما ان انسحاب حزب الله من سورية يحتاج الى فتوى من ولي الفقيه كالفتوى التي فرضت عليه الدخول، ولماذا نضيع الوقت والجهد بدعوته للانسحاب؟

امنيا، ارتفع عدد ضحايا المواجهات في طرابلس في الجولة العشرين المستمرة الى 12 قتيلا و57 جريحا.

ونعت قيادة الجيش العريف فادي السقعان (41 عاما) من الكواشرة في راشيا الذي استشهد اثناء قيامه بالواجب في طرابلس وجرح نحو عشرة عسكريين.

الاجتماع الاستثنائي للمكتب السياسي الكتائبي برئاسة الرئيس أمين الجميل في الصيفي (محمود الطويل)

طرابلس على نار التطورات السورية.. 12 قتيلاً وعشرات الجرحى

الوزير ريفي لـ «الأنباء»: سقوط يبرود يعني وقوع حزب الله بمستنقع جديد

بيروت ـ داود رمال

رأى وزير العدل اللواء أشرف ريفي أنه «لا يجوز أن يخطف لبناني ولا يقوم القضاء والمؤسسات الأمنية بواجباتها».

وأوضح لـ «الأنباء» حول موضوع استمرار خطف جوزف صادر الموظف في طيران الشرق الأوسط أنه سبق له وتحدث عن ثلاث نقاط أساسية في مجلس النواب وتحديدا عدم إعداد محضر للقضية وعدم تكوين ملف وهذا الأمر لا يجوز».

وعن وضع السجون وقرار وزراء الداخلية العرب الذين اجتمعوا بالمغرب بمساعدة لبنان بهذا الخصوص، أشار الوزير ريفي إلى أن «لبنان بحاجة إلى أربعة سجون مركزية، في الشمال والجنوب والبقاع وسجن مركزي بدل سجن رومية والأفضل أن يكون بعيدا عن المناطق السكنية مثل تلال الناعمة، لأنه بعد خمس سنوات يجب هدم سجن رومية».

واعتبر أنه واهم من يعتقد بأن سقوط منطقة في سورية يعني الحسم «لأن سقوط يبرود تفصيل ويعني وقوع حزب الله في مستنقع جديد».

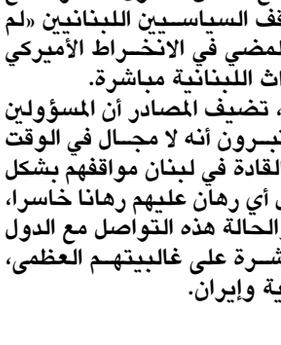
اشرف ريفي

لماذا تراجع لبنان في سلم الأولويات الأميركية؟ لماذا لم يزر كيري بيروت حتى الآن؟

بيروت: على هامش اجتماع باريس لدعم لبنان، التقى عدد من أعضاء الوفد اللبناني الذي رافق الرئيس ميشال سليمان الى العاصمة الفرنسية، بعدد من معاوني وزير الخارجية الأميركية جون كيري في حضور السفير الأميركي في لبنان ديفيد هيل، وخلال الحديث طرح أحد أعضاء الوفد اللبناني على الجانب الأميركي سؤالا عن السبب الذي يحول دون زيارة الوزير كيري لبيروت خلال جولاته الشرق أوسطية.

السؤال أحرج الجانب الأميركي، وانبرى أحد أعضاء الوفد الأميركي الى القول لمحدثه اللبناني إن الوزير كيري مهتم جدا بلبنان، وهو يتابع أدق التفاصيل فيما يتعلق بالتطورات السياسية والأمنية، ويحرص على لقاء المسؤولين اللبنانيين كلما كانوا في الخارج، وهو أتى الى باريس على رغم مشاغله الكثيرة ليؤكد تضامنه مع لبنان ودعمه في المجالات كافة.

أما عدم مجيء كيري الى لبنان، أضاف عضو الوفد الأميركي، فيعود لاعتبارات أمنية حينا، وللضغط الذي يعاني منه جدول مواعيده واضطراره للتغيب عن مكتبه في الخارجية الأميركية أكثر من أسبوعين على التوالي.

في تقدير المصادر الرسمية اللبنانية أن الأسباب الأمنية التي يتذرع بها المسؤولون الأميركيون لعدم زيارة لبنان، ليست وحدها المسؤولة عن هذا الامتناع، بل هي تأتي في درجة دنيا، لكن الحقيقة أن الإدارة الأميركية أوحت في لبنان ولم تعد توليه الأولوية التي كانت تخصه بها خلال مرحلة ما بعد 2005 وحتى 2011، علما أن سلم أولوياتها كان يتبدل تباعا، وهي اليوم تولي اهتماما استثنائيا بالوضع في أفغانستان عشية الانسحاب الأميركي العسكري المتوقع منها، ثم الوضع في إيران والعلاقات الأميركية الإيرانية في ضوء ما يحصل من تطورات متسارعة فيها لعبت الحرب السورية دورا بارزا في تسليط الضوء دائما عليها، فيما يحل الاهتمام بمكافحة الإرهاب في المرتبة الثالثة، لتليه القضية الفلسطينية في المرتبة الرابعة ثم الوضع في سورية، وصولا الى الوضع اللبناني.

ولا يوحي المسؤولون الأميركيون بأن ترتيب أولوياتهم سيتغير في مدى منظور لمصلحة الوضع اللبناني الذي أوكلت واشنطن الى سفيرها في بيروت متابعته وأعطته صلاحيات واسعة في هذا الإطار مع هامش معقول للتحرك، مع إدراكها أن مواقف السياسيين اللبنانيين «لم تعد تشجع» للمضي في الانخراط الأميركي بتطورات الأحداث اللبنانية مباشرة.

أكثر من ذلك، تضيف المصادر أن المسؤولين الأميركيين يعتبرون أنه لا مجال في الوقت الحاضر ليبدل القادة في لبنان مواقفهم بشكل جذري، ما يجعل أي رهان عليهم رهانا خاسرا، ومن الأفضل والحالة هذه التواصل مع الدول التي تؤثر مباشرة على غالبيتهم العظمى، لاسيما السعودية وإيران.

المسؤولين لبنانيين أنها «ضجرت» من الوضع

تحليل إخباري

14 آذار 2005 ... 14 آذار 2014

بيروت ـ د.ناصر زيدان

كانت الساحة اللبنانية على شفير الهاوية عندما زحف أكثر من مليون مواطن إلى ساحة الشهداء في 14 آذار 2005، وكان مضى على اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري شهرا كاملا، وبالرغم من أهمية المطالب التي رفعها جمهور ثورة الأرز، إلا أن الحافز الرئيس الذي دفع الحشد الكبير للنزول إلى بيروت من مختلف المناطق اللبنانية، كان الرد على الجموع التي احضرها حزب الله وحلفاؤه في 8 آذار 2005 الى ساحة رياض الصلح وسط بيروت لشكر سورية وفسر الأمر في حينها بأنه تحد من الطراز الرفيع لمشاعر اللبنانيين الغاضبين من الاغتيالات، وهؤلاء كانوا يحملون القوات السورية ومعاونيها من القيادات الأمنية اللبنانية المسؤولية عن عملية التفجير التي استهدفت الحريري.

حركة 14 آذار 2005 كانت انتفاضة عارمة في وجه الاستبداد الأمني اللبناني ـ السوري المشترك، وقد حققت نتائج هامة، لعل أبرزها قرار انسحاب القوات السورية من لبنان في 2005/4/26 ودفع المجتمع الدولي لتأسيس محكمة دولية خاصة بلبنان، ولكن في الوقت ذاته لا نستطيع أن نتجاهل أن حركة 14 آذار ساهمت في تأجيج الانقسام اللبناني إلى حده الأقصى، والذي توج بحرب أهلية باردة، تحولت في برهة من الزمن إلى حرب أهلية فعلية في 7 مايو 2008 ولولا العناية العربية والدولية، والحكمة التي تحلى بها بعض قيادات 14 آذار لكانت البلاد غرقت في بحر من الدماء.تتشابه المخاطر في 14 آذار 2014 مع المخاطر التي كانت قائمة قبل 9 سنوات، والمرحلة اليوم فيها من التحديات ما قد يتجاوز التحديات التي كانت مطروحة في الماضي، فرغم استعراضات القوة الشعبية لكلا الطرفين في 2005 ورغم الانقسام العمودي الحاد الذي ساد البلاد آنذاك، لم تنفجر سيارة مفخخة واحدة في الشوارع والأحياء الا ما كان يستهدف منها قيادات 14 آذار، ولم تستخدم الصواريخ، ولم تندلع حروب زواريب كما حصل في طرابلس منذ 2012، ولم يلجأ أي طرف إلى إجراءات امن ذاتية كما يحصل اليوم في الضاحية، أو في بعض مناطق البقاع الشمالي.منذ مطلع العام 2011، تغيرت قواعد الاشتباك في لبنان، والهدنة التي عاشتها البلاد بعيد أحداث العام 2008، قوضتها الحدة القاسية في طريقة تعاطي الأطراف السياسية اللبنانية، وكان التوتر يتصاعد على خلفية مذهبية، تأجج بعد القمع الذي واجه الانتفاضة السورية التي قامت بوجه النظام في 15 آذار 2011 بعد أن بلغ الاحتقان حدا متقدما.ومع الوقت تغيرت الظروف، وأصبحت التداعيات أكثر خطورة، وأشد قساوة على الواقع اللبناني، في ظل غياب للرعاية العربية والدولية عن الوطن الجريح، وتفاقم الانقسام رغم محاولات تدوير الزوايا، وصناعة المشتركات من قبل قيادات أدركت قبل غيرها سوداوية الأجواء.

على صدر الذكرى التاسعة لـ 14 آذار تجثم مأساة ثقيلة تكاد تخنق البلاد برمتها.

وأصبحت 14 آذار، كما 8 آذار، عبئا على الوطن بكل مكوناته، لأن الهواجس الوجودية بدأت تتسرب الى مشاعر الأطراف المختلفة ـ كي لا نقول الى الطوائف ـ وزاد الحذر وزادت الخشية، واهتزت الثقة بين المجموعات المكونة للبنان، في ضوء التداعيات الدموية المتعاظمة للأزمة السورية، والانعكاسات التي تستقدمها هذه الأزمة الى الجسم اللبناني، بعد المشاركة العسكرية للأطراف اللبنانيين في المعارك السورية، وفي المقدمة منها تدخل حزب الله الوازن.

التحدي المطروح في آذار 2014 يختلف في الشكل وفي المضمون عن تحدي آذار 2005. فالبلاد لم تعد أمام خطر الانحرافات الأمنية المتأثرة بالأنظمة الأحادية المهددة للديموقراطية اللبنانية فقط، بل أصبحت أمام خطر وجودي يهدد الكيان برمته.

وطرفي النزاع يراهنان على تطور الأحداث لقلب التوازنات القائمة حاليا في لبنان رأسا على عقب. والمجموعات السياسية والطائفية الوسطية تخشى من عدم قدرتها على ضبط الأوضاع، مما قد يضطرها الى سلوك خيارات راديكالية بهدف الحفاظ على المستقبل والوجود، وفي مقدمة هؤلاء الخائفين السواد الأعظم من القيادات المسيحية. ومبررهم: الشلل الذي يصيب مؤسسات الدولة، والتهديد الذي يطال الاستحقاقات الدستورية ـ الحكومية والنيابية ـ ناهيك عن خطر حصول الفرع في رئاسة الجمهورية ـ في ظل تعطل آليات الحكم، والضياع الذي يكاد يطال المرافق العامة كافة، ولولا الجهود التي يبذلها الجيش والقوى الأمنية الأخرى، لكانت الأمور أسوأ مما نراه بكثير.

وترى أوساط متابعة لما يجري: ان مخاوف بعض الأطراف اللبنانية تدفعها للمطالبة بإجراءات وتدابير متطرفة لمواجهة الأحداث، وقد تعود الشعارات التي طرحت إبان الحرب الأهلية الماضية الى السطح مجددا، مع زيادة المخاوف، بما في ذلك المطالبة بالانفصال، او اعتماد مقاربات محلية للأمن الذاتي تهدد وحدة الوطن.

14 آذار 2014 محطة خطرة، ومواجهتها أول ما تحتاج الى إلغاء «اصطفاف 14 آذار» وان تبقى الحركة روحية من دون أمانة عامة حبلى بالخلافات، وبالتأكيد مصلحة الوطن تتطلب إلغاء هيكلية تجمع قوى 8 آذار الذي أصبح عبئا على البلاد، بعد ان بالغ البعض في هذا التجمع بالاستهتار بالمصلحة العليا للدولة، وبتحميل لبنان فاتورة كبيرة لا يستطيع تحملها، ودائما وفقا لما تراه أوساط سياسية محايدة.

معلوف لـ «الأنباء»: التاريخ سيحمل غداً بصمات سليمان إلى جانب 14 آذار في قيام الدولة السيدة والقوية

بيروت ـ زينة طبّارة

رأي عضو تكتل القوات اللبنانية النائب جوزيف معلوف انه وبالرغم من اسقاط ثلاثية «الجيش والشعب والمقاومة» كمعادلة خشبية من البيان الوزاري، الا ان عبارة «حق المواطنين بمقاومة الاحتلال الاسرائيلي» تبقي السلاح غير الشرعي شريكا مباشرا مع حصرية الدولة بحماية الحدود، لا بل مستقلا عن قرار الجيش وسبل مواجهته لكل اعتداء على السيادة، معتبرا بالتالي ان المصطلحات التجميلية والتخديرية على متن البيان الوزاري، لا تنهي تجاوز حزب الله لمفهوم وقيم الدولة، ولا تفك القيود المفروضة على الجيش من قبل ما يسمى بسلاح المقاومة، والاخطر انها اسقطت حق الدولة بجمع السلاح وأعطت التراخيص عشوائيا وبالجملة لمن يشاء من المواطنين حملة تحت عنوان «رد الاعتداءات الاسرائيلية واسترجاع الاراضي المحتلة» مؤكدا ان تكتل القوات اللبنانية لن يقبل بهذا البند كغطاء للسلاح غير الشرعي، وسيكون له موقفا حاسما منه خلال جلسات مناقشة البيان الوزاري.

وردا على سؤال لفت معلوف في تصريح لـ «الأنباء» الى ان جل ما يمكن اختصاره في حسابات الربح والخسارة هو ان الدولة ربحت معركة اسقاط الثلاثية الخشبية، انما خسرت معركة فرض هيبتها على المتجاوزين لدور المؤسسة العسكرية وسائر المؤسسات الدستورية، وأبقت على تفلت السلاح على الاراضي اللبنانية، بمعنى آخر يعتبر معلوف ان البيان الوزاري جعل من حكومة الرئيس سلام صورة طبق الاصل عن حكومة تصريف الاعمال الميقاتية، بالرغم من وجود حلفاء القوات على مقاعدها، مستدركا بالقول ان الرهان اليوم هو ان تتمكن هذه الحكومة من تهيئة الاجواء لإنجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده الدستوري، علما ان المعطيات الراهنة تؤكد ان حزب الله سيحاول اللعب بمصير الاستحقاق بما يتماشى وتوجه المحاور الاقليمية، بدليل كلام الرئيس الاسد بأن «المطلوب في لبنان هو انتخاب رئيسا ممانعا، وهو ما لن ترضى به قوى 14 آذار مجتمعة.

وأكد معلوف ان قوى 14 آذار وفي مقدمتها القوات اللبنانية، لن ترضى إلا برئيس قوي يجسد طموحاتها، وآت من نضالها الطويل لبناء دولة قوية بكل ما للكلمة من معنى، اي انه لن يكون للرئيس التسووي مكان في قاموسها.

وعن قراءته لحديث الرئيس سليمان لـ «الأنباء» لفت معلوف الى ان الاخير وضع الامور في نصابها الصحيح وأضاء بشكل خاص على مسؤولية الرئيس بري حيال تعاطي حزب الله وحلفائه في 8 آذار مع اعلان بعبدا، معتبرا ان سليمان يخوض في نهاية عهده معركة السيادة اللبنانية في وجه المحاور الاقليمية، انطلاقا من خطاب القسم ومن وقوفه بصلابة في وجه معادلات خشبية أرهقت لبنان واللبنانيين، وكبلت المؤسسات الدستورية وفي مقدمها مؤسسة الجيش، مستدركا بالقول ان 14 آذار لم يكن بنيتها ارهاق الشعب اللبناني واللعب بأعصابه كما قال الرئيس سليمان، فهي كانت محكومة بلعبة حزب الله في التسويف والمماطلة وإضاعة الوقت، اذ كان لابد لها من ان تتمسك بقيام حكومة لا هيمنة لسلاح حزب الله عليها، وتسقط من بيانها الوزاري معادلة «الجيش والشعب والمقاومة» لصالح اعلان بعبدا.

وأضاف معلوف: الرئيس سليمان اعاد للبنان مكانته في المحافل الدولية، وهو مشكور على جهوده في انتزاع اجماع دولي بدعم لبنان، ومتابعته الحثيثة للهبة السعودية لتسليح الجيش بأسلحة نوعية، مشيرا الى ان الرئيس سليمان أكد من خلال مواقفه الوطنية ان لبنان ليس لقمة سائغة ولا يمكن للسلاح غير الشرعي ان يبتلعه، ويجعلها مسرحا لمشاريع لا تمت الى تاريخه العروبي بصلة، فالتاريخ سيحمل غدا بصمات الرئيس سليمان في قيام الدولة السيدة والقوية الى جانب بصمات قوى 14 آذار، متمنيا على الرئيس سليمان ان يعمل على ضم اعلان بعبدا الى البيان الذي سيصدر عن القمة العربية المقبلة.

جوزيف معلوف

بالرغم من إسقاط الثلاثية الخشبية ألا إن عبارة «حق المواطنين بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي» تبقي السلاح غير الشرعي